التقرير السنوي عن حالة حرية الاعلام والتعبير في العراق للفترة من 4 ايار 2022 ولغاية 3 ايار 2023

اعداد وحدة الرصد والتوثيق في منتدى الاعلاميات العراقيات

القسم الأول: اجراءات تنفيذية وتشريعية.

- هيئة الاعلام والاتصالات تشكل لجنة لاعداد لائحة للبث الرقمي بما يضيق من حرية التعبير
- استمرار مجلس النواب في عدم البت بالتشريعات الخاصة بالاعلام وحرية التعبير مثل حق الحصول على المعلومة وقانون حرية الاجتماع والتظاهر السلمي .
- اجراءات حكومية تعقيدية على الصحفيين الاجانب القادمين الى العراق.

القسم الثاني: حرية الإعلام.

- السلطات الامنية والقضائية مستمرة في التضييق على عمل الإعلاميين./ات
- حجب المعلومة.
- حملات تحريض وتهديد ومداهمة واقتحام لعدد من المؤسسات الاعلامية.
- منع تغطية التظاهرات والاحتجاجات.

القسم الثالث: الحقوق الرقمية.

- استهداف الأفراد والمواقع الالكترونية
- حجب مجموعة من المواقع.

القسم الرابع: حرية الإبداع

- ايقاف بث مسلسل الكاسر
- مذكرة القاء قبض على الفنان احمد وحيد بسب مسلسل قط احمر

القسم الخامس: النوع الاجتماعي

التوصيات.

مقدمة :

استمرت السلطات الامنية والقضائية في الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وبعض الجهات والفصائل السياسية المتنفذة وكذلك المؤسسات الرسمية المعنية بالاعلام في فرض قيود قمعية على حرية التعبير بكافة صوره وأشكاله، مستهدفة بذلك كافة منافذ التعبير التقليدية، و الجديدة كمنصات التواصل الاجتماعي راغبة في الحد من تدفق المعلومات ، والحد من مشاركة الأفراد بآرائهم حول السياسات الحكومية في كافة المجالات .

اعتمد التقرير على عرض وتحليل السياسات العامة للسلطات العراقية وأجهزتها بشأن حرية الصحافة والإعلام، حرية الإبداع والتعبير الفني، حرية التعبير الرقمي، الحق في الوصول إلى المعلومات، ، الحق في التظاهر والتجمع السلمي. وأخيرًا مدى مراعاة النوع الاجتماعي في المؤسسات الاعلامية وهي الملفات التي عكف منتدى الاعلاميات العراقيات على رصدها وتوثيقها ، فضلًا عن تقديم الدعم القانوني إلى ضحايا تلك الانتهاكات عبر العيادة القانونية في المؤسسة.

كذلك اعتمد التقرير على عرض وتحليل أنماط ووقائع الانتهاكات التي جرى رصدها وتوثيقها، خلال الفترة من 4 ايار 2022 إلى 3 ايار 2023 ، وفقًا لمنهجية الرصد والتوثيق الخاصة بمؤسسة منتدى الاعلاميات العراقيات. حيث سجل التقرير اجراءات تشريعية وتنفيذية تتعلق بمشاريع قوانين واجراءات حكومية وادارية تهدد حرية الاعلام والتعبير والتظاهر التي كفلها الدستور العراقي النافذ لعام 2005. وكذلك رصد اكثر من 116 حالة منع واعتقال واحتجاز واصابة ومداهمة وتجاوز لفظي واختراقات الكترونية وقرارات ايقاف وغلق ودعاوى قضائية ومنع من تغطية التظاهرات اعلاميا من بينها 27 حالة تتعلق بالنساء الاعلاميات تنوعت حالات العنف فيها بين تهديد وعنف وظيفي ومضايقات وابتزاز الكتروني ودعاوى قضائية واحتجاز.

وحسب نتائج تقرير الرصد كانت النسبة الاعلى من التهديدات والمضايقات والاحتجازات والمنع في اقليم كردستان وهذا يشكل مصدر قلق كبير وانتهاك واضح للحقوق والحريات التي كفلها الدستور العراقي.

ينقسم تقرير رصد **حالة حرية الاعلام والتعبير في العراق للفترة من 4 ايار 2022 ولغاية 3 ايار 2023** إلى خمسة أقسام، نحاول من خلالها تسليط الضوء على أبرز السياسات العامة والاجراءات بصدد حرية الاعلام والتعبير فضلًا عن عرض وتحليل لأبرز أنماط الانتهاكات التي حصلت خلال فترة اعداد هذا التقرير.

اولا: اجراءات تنفيذية وادارية وتشريعية.

- **استمرار مجلس النواب في عدم البت بالتشريعات الخاصة بالاعلام وحرية التعبير مثل حق الحصول على المعلومة وقانون حرية الاجتماع والتظاهر السلمي :**

في 22 نوفمبر 2022 انهى مجلس النواب القراءة الاولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية بصيغة منافية لحرية التعبير التي كفلها الدستور عبر المادة 38 من خلال تضمينه حكما بالحبس قد يطال صحفيين ومدونين يسعون إلى الكشف عن ملفات فساد وقضايا إنسانية ضد الحكومة والجهات القضائية. كما استمر مجلس النواب في عدم تشريع قانون حق الحصول على المعلومة وقانون حرية التظاهر والاجتماع السلمي بسبب التجاذبات السياسية .

- **هيئة الاعلام والاتصالات تشكل لجنة لاعداد لائحة البث الرقمي بما يضيق من حرية التعبير :**

أثارت اللائحة التي أعدّتها هيئة الإعلام والاتصالات في العراق المعنية بتنظيم المحتوى الرقمي جدلا واسعا بين الأوساط الإعلامية والأكاديمية والقانونية، ولا سيما حول بعض ما ورد في فقراتها من عقوبات تجاه المحتويات الرقمية والمواقع الإخبارية. حيث تتألف اللائحة من 36 مادة و17 فصلا، إلا أن المادة السابعة تعد الأكثر إثارة للجدل، لا سيما أنها نصّت على عدم إفشاء أو تسريب الوثائق الرسمية أو ما يدور في الاجتماعات الرسمية السرية إلا بإذن خاص، وهو ما اعتبره متخصصون "جهلا" بطبيعة العمل الإعلامي في الأنظمة الديمقراطية. كما تضمنت اللائحة المسرّبة عبارات يمكن تفسيرها بأوجه مختلفة، مثل الأمن القومي وحماية الأفراد وتهديد السلم الأهلي ومنع تداول عبارات الكراهية والطائفية، وغيرها.

- **اجراءات حكومية تعقيدية على الصحفيين الاجانب القادمين الى العراق:**

جهات أمنية رسمية (مرتبطة بمكتب السوداني) وهيئة الاعلام والاتصالات تفرض اجراءات تعقيدية على الصحفيين الاجانب القادمين للبلاد تقوم السلطات العراقية بعمليات تضييق شديدة على الصحفيين الاجانب القادمين الى العراق وفرض سلسلة اجراءات تعقيدية من قبل هيئة الاعلام والاتصالات ومركز العمليات الوطني وقيادة العمليات المشتركة.

ثانيا: حرية الإعلام.

- **المؤسسات القضائية و الامنية مستمرة في التضييق على عمل الإعلاميين:**

خلال فترة اعداد التقرير رصد منتدى الاعلاميات العراقيات استمرار الأجهزة الأمنية في المركز والاقليم باستهداف الصحفيين والصحفيات من خلال مجموعة من الاجراءات تنوعت بين ضرب واعتقال واحتجاز وتحطيم معدات ومداهمة حيث وثق منتدى

الاعلاميات ورود 21 حالة منع تغطية اعلامية من بينها 12 حالة في اقليم كردستان وتعرض اكثر من 8 صحفيين للضرب نصف العدد في الاقليم واعتقال 15 صحفي في اقليم كردستان من بينهم اعتقال مقدمة البرامج سوما خالد في قناة KNN لانتقادها تردي الخدمات الصحية في السليمانية من قبل عناصر من شرطة الاسايش في السليمانية. اضافة الى سجن الصحفي "كوهدار زيباري" للمرة الثانية بتهمة مبهمة بعد قضائه عامين في المعتقلات في اربيل . واحتجاز 7 صحفيين من قبل القوات الامنية من بينهم ثلاث صحفيين في كردستان وتعرض 5 مؤسسات اعلامية لمداهمة من قبل القوات الامنية من بينهن اربع حالات في اقليم كردستان . وفي 14 حزيران **أصدرت محكمة تحقيق كركوك، مذكرة قبض وتحرٍ، بواسطة جهاز الأمني الوطني، بحق الصحفي حيدر الحمداني .** وبحسب المذكرة فإن الحمداني متهم بالتشهير، وفق المادة 433 من قانون العقوبات العراقي . بعد ان تناول ملف المناشدات التي أطلقها منتسبون، في الجيش، كما تعرض ذات الصحفي الى مجموعة من مذكرات القبض بعد ان كشف العديد من ملفات الفساد المالي والاداري عبر برنامجه التلفزيوني .

وفي 7 نوفمبر 2022 قامت الشرطة الاتحادية في كركوك بالاستيلاء على معدات كادري قناة NRT ومؤسسة "زوم ميديا " الاعلامية، اثناء عودتهم من تغطية اجروها للواقع الأمني لقضاء داقوق التابع لمحافظة كركوك . وفي 21 اذار اقدمت مديرية الأجرام في وزارة الداخلية على رفع دعوى قضائية في محكمة الرصافة، ضد الزميلين مدير قناة اي نيوز الفضائية "احمد صدام صحن" ومراسلة القناة "اسراء خالد" اثر تقرير بثته القناة وكشف عن تهم فساد في وكالة شؤون الشرطة التابعة لوزارة الداخلية كذلك تعرض الاعلامية نور النعيمي بتاريخ 16 اذار 2023 الى التهديد بالخطف والقتل من قبل جهة مجهولة لغرض التوقف عن عملها الاعلامي في اذاعة النهار .

الجدول ادناه يوضح بعض حالات المنع والاعتقال والضرب والاحتجاز:

ت	التاريخ	الحالة
1	2022/6/6	اعتداء بالضرب يطال كادر فضائية في كربلاء اثناء فض قوات الشغب لتظاهرة بالعصا الكهربائي
2	9/6/2022	قوات الآسايش تمنع وسائل الإعلام من تغطية حادثة انفجار الطائرة الملغومة في اربيل وتحتجز مراسلا صحفيا
3	13/6/2022	القوات الأمنية في كركوك تمنع مراسلا صحفيا من أداء مهامه
4	24/6/2022	معاون قائد شرطة كربلاء يمنع الصحفيين من تغطية حادثة حريق نشب في إحدى مطاعم المدينة، وتجاوز لفظيا على مراسل قناة البغدادية فاضل الغزي.
5	2022/8/1	إعتقلت قوة من الاسايش في السليمانية مراسل قناة NRT 'كارزان طارق ' والمصور 'جينز احمد' .
6	2022/8/6	سلطات اقليم كردستان في دهوك تعتقل مدير مكتب nrt ‘طائف گوران’ ومراسلها ‘ بريار نيروي’، وصادرت معداتهم الصحفية.
7	6/8/2022	امن اقليم كردستان يشن سلسلة اعتقالات تطال عشرة مراسلين صحفيين ومدير موقع الكتروني
9	29/8/2022	منعت قوة امنية في المنطقة الخضراء مراسل ومصور فضائية Utv من تغطية لحظة دخول المحتجين الى القصر الجمهوري.
10	6/9/2022	اعتقلت عناصر امنية من الاسايش في اربيل مراسل قناة" NRT كريم كيفي" اثناء تغطيته لحادث قصف طائرة مسيرة.

11	2022/9/7	منعت شرطة الاثار في محافظة كركوكً فريق قناة 'التركمانية' التابعة لشبكة الاعلام العراقية ، من تغطية حملة تنظيف قلعة كركوك.
12	2022/9/8	منعت قيادة عمليات البصرة عددا من الفضائيات من تغطية عملية دخول الزوار الايرانيين من منفذ الشلامجة.
13	26/9/2022	اصدرت قائمقامية خانقين اعماما لشرطة القضاء، لمنع وسائل الاعلام كافة، من تغطية اي حدث دون استحصال موافقاتها.
14	27/9/2022	تعرض كادر قناة دجلة الى اعتداء بالضرب من قبل موظفي احدى شركات المقاولات، اثناء قيام المصورين بتوثيق مراحل تنفيذ المجسرات في محافظة النجف.
15	28/9/2022	منعت القوات الامنية في كركوك قناتي "كركوك وكوردسات نيوز" من تغطية صور الدمار التي لحقت بناحية "التون كوبري" جراء الضربات الايرانية المتوالية.
16	7/10/2022	منعت القوات الامنية في اربيل ثلاثة فرق صحفية من تغطية حادثة انفجار السيارة الملغومة اليوم الجمعة بحي سربستي باربيل، وحطمت معداتهم، واعتدت على اخرين بالضرب.
17	10/10/2022	اعتقل جهاز مكافحة الارهاب في السليمانية رئيس تحرير مؤسسة "بوار ميديا" ومدير اخبارها اثناء عودتهما من السليمانية الى حيث مكان اقامتهما في اربيل.
18	12/10/2022	اعتقلت عناصر تابعة لجهاز الامن الوطني في الموصل مدير اذاعة "هلا FM " ستار المحل، وافرجت عنه بكفالة مالية بعد نحو يومين على احتجازه.
19	12/11/2022	تعرض مراسل قناة زاكروس مصطفى سلمان الى اعتداء بالضرب، من قبل ضابط امن تابع للاسايش..
20	2022/11/26	منعت عناصر من قوات الشغب في منطقة الكاظمية بالعاصمة بغداد العديد من وسائل الاعلام، من تغطية تظاهرة نظمها اهالي المنطقة، واعتدت بالضرب بالهراوات على مصور صحفي.
21	15/12/2022	وجهت قيادة عمليات بغداد بمنع وسائل الاعلام كافة، من النقل المباشر من الشاشات التلفزيونية، التي وضعتها امانة بغداد في ساحة التحرير وسط العاصمة، لبث مباريات فرنسا والمغرب في نصف نهائي كأس العالم.
22	27/12/2022	منعت عناصر من الجيش في البصرة فريقي قناة Utv" واذاعة تايم سكوير" من الدخول الى ملعب الميناء الاولمبي في البصرة، لتغطية حفل افتتاحه.
23	27/12/2022	تعرض كادر قناة "٢٤ كردستان" الى اعتداء بالضرب المبرح اثناء تغطية حادثة حريق اندلع في مصافي نفطية باربيل.
24	24/1/2023	اعتقلت عناصر من شرطة الاسايش في السليمانية مقدمة البرامج في قناة " KNN" الزميلة سوما خالد، لانتقادها سوء الاحوال في المؤسسات الصحية.
25	7/2/2023	منعت عناصر تابعة لحركات فوج طوارئ الانبار التاسع، كادر قناة "الرشيد" من التغطية داخل سوق الرمادي الشعبي.
26	16/2/2023	اعتقلت قوة امنية في الانبار، مصور قناة البغدادية "نور ثامر الخيكاني" ومساعده الفني "منير الحسني"، اثناء عودتهم من الرمادي الى بغداد، ومرورهم بسيطرة الصقور.

	2023/3/16	تعرض الاعلامية نور النعيمي التي تعمل في اذاعة النهار الى التهديد بالخطف من قبل جهة مجهولة في حال استمرت بعملها الاعلامي.
27	2023/3/28	محكمة تحقيق البصرة تصدر مذكرة القاء قبض على اثر شكوى تقدم بها جهاز الامن الوطني ضد الاعلامي حيدر الحمداني وفق المادة 433 من قانون العقوبات العراقي التي تنص على "إسناد واقعة معينة الى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت ان توجب عقاب من أسندت اليه ".
28	2023/4/6	منعت عناصر امنية مراسل قناة "كوردسات نيوز " "ولات حسن" من لقاء جرحى حادثة انفجار لغم، في قضاء سوران التابع لمحافظة اربيل.
29	13/4/2023	القوات الأمنية في اربيل تمنع فريقا صحفيا من تغطية ذكرى الإبادة الجماعية للكرد وتصادر معداتهم.
30	17/4/2023	اعتدت عناصر مجهولة في اربيل بالضرب على كادر قناة " KNN " الفضائية، خلال تغطيتهم نشاط خاص عن الازياء الكردية.
31	2023/4/27	وزارة الداخلية تشتكي على الاعلامي حيدر الحمداني وفق المادة 434 من قانون العقوبات العراقي و محكمة الرصافة في بغداد تطلب استقدام الحمداني.

- **منع تغطية التظاهرات والاحتجاجات:**

وعلى صعيد الحق في التظاهر والتجمع السلمي وتغطيتها اعلاميا فقد شهدت فترة اعداد التقرير استهداف الأجهزة الأمنية لمن شارك في التظاهرات من مواطنين واعلاميين وتعرضهم لاصابات، والجدول التالي يوثق تلك الحالات :

ت	الحالة
1	في 6 حزيران تعرض كادر قناة "one news" في كربلاء الى اعتداء بالضرب أثناء تغطية تظاهرة أمام مبنى مديرية تربية المحافظة.
2	في 5 تموز احتجزت عناصر من قوات حفظ القانون في البصرة مصور قناة "وطن" كرار المحداوي واستولت على معداته الصحفية لمنعه من تغطية تظاهرة ، امام مبنى المحافظة.
3	في 30 تموز تعرض مراسل ومصور قناة الميادين في بغداد الى اصابات طفيفة، اثناء تغطية الاحتجاجات قرب المنطقة الخضراء.
4	في 6 اغسطس سلطات كردستان تواصل سلطات اقليم كردستان ملاحقة وقمع الصحفيين بعد الدعوات التي اطلقتها قوى مدنية ومعارضة للتظاهر في مدن الاقليم.
5	في 29 اغسطس قوة امنية تمنع كادر قناة Utv من تغطية دخول محتجين للقصر الحكومي وسط بغداد.
6	في 29 اغسطس أمن المنطقة الخضراء يعتقل طواقم "الجزيرة" و"الرشيد" ويعتدي على صحفيين اخرين ويصادر معدات صحفية اثناء تغطيتهم الاحتجاجات التي شهدها مبنى القصر الحكومي في بغداد.
7	في 1 اكتوبر شرطة قضاء سوران التابع لمحافظة اربيل تمنع مراسل قناة "سبيدة" يونس حامد، من تغطية تظاهرة طلابية لاحدى المدارس في القضاء.
8	في 1 اكتوبر اصابة مصور وكالة "رويترز" حيدر كاظم بجروح طفيفة في منطقة اليد، اثناء تغطية الاحتجاجات قرب الجسر الجمهوري، وسط بغداد.
9	في 25 اكتوبر قيادة العمليات المشتركة في بغداد تمنع وسائل الاعلام من تغطية ذكرى احتجاجات تشرين في ساحة التحرير
10	في 13 نوفمبر عناصر مسلحة ترتدي الزي المدني، تمنع العديد من القنوات الفضائية من تغطية تظاهرة طلابية، انطلقت اليوم في السليمانية بالقرب من المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، واستولت على معداتهم، واعتقلت مصورا صحفيا.
11	في 20 نوفمبر 2022 اقدمت شرطة ميسان بتحطيم كاميرا قناة المربد اثناء تغطية تظاهرة للخريجين التربويين امام مبنى تربية المحافظة. قوات الشغب تمنع القنوات الفضائية من تغطية تظاهرة في "الكاظمية" وتعتدي بالضرب على مصور صحفي.
12	في 26 نوفمبر 2022 منعت عناصر من قوات الشغب في منطقة الكاظمية بالعاصمة بغداد العديد من وسائل الاعلام، من

	تغطية تظاهرة نظمها اهالي المنطقة، واعتدت بالضرب بالهراوات على مصور صحفي.
13	في 19 فبراير 2023 منع واعتداء بالضرب وكسر معدات يطال صحفيين في اربيل حاولوا تغطية تظاهرة طلابية.
14	في 27 فبراير 2023 ضابط أمن يصادر معدات كادر قناة العهد لمنعهم من تغطية تظاهرة قرب المنطقة الخضراء في بغداد.
15	في 15 اذار منعت عناصر من قوات الشغب في ذي قار مراسل وكالة" لارسا" الاخبارية خضير الصالحي، من تغطية الاحتجاجات المتواصلة منذ ايام، في قضاء الاصلاح التابع لمحافظة ذي قار.

- **حملات تحريض وتهديد ومداهمة واقتحام لعدد من المؤسسات الاعلامية:**

سجلت المؤسسة اقتحامات واستهداف مسلح وحملات تحريض وتهديد ضد عدد من المؤسسات الاعلامية من قبل فصائل مسلحة وجهات مجهولة . حيث اقدم محتجون من اتباع التيار الصدري على اغلاق مكتب قناة الفرات في البصرة ، وعلم المنتدى ان المحتجين قاموا باغلاق مكتب القناة، على خلفية التصريحات التي ادلى بها زعيم تيار الحكمة 'عمار الحكيم' واعتبرها انصار التيار الصدري، انها تحريض ضدهم . كما قام انصار التيار الصدري في 4 اكتوبر 2022 باقتحام قناة الرابعة الفضائية وحطموا جزءا من اجهزتها واثاثها على خلفية ما اعتبره التيار الصدري اتهاما لجيش المهدي بالتفاوض مع الجيش الامريكي وتسليمه سلاحه لهم في السنوات السابقة.

وفي 13 نوفمبر 2022 تعرضت قناة دجلة لتهديدات وحملات تحريض من جهات سياسية على خلفية اعتراض احد مقدمي البرامج على استخدام احدى المدارس في مراسم رفع العلم غير النشيد الوطني. وفي 25 اذار استهدف مسلحون مجهولون باسلحة نارية رشاشة مبنى قناة "البغدادية" ، مما تسبب باضرار في المبنى دون وقوع اية اصابات بشرية.

كما تسببت رقابة الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان على البث المباشر للمؤسسات الاعلامية الى فرض قيود على نقل الاحداث واغلاق بعض المؤسسات .

- **حجب المعلومة:**

في 7 اكتوبر 2022 اصدرت مديرية تربية البصرة توجيها الى ادارات المدارس كافة بمنع اي موظف او معلم، الكشف لوسائل الاعلام او النشر في مواقع التواصل الاجتماعي، عن القضايا ومشاكل المؤسسة التربوية، لمنع اطلاع الرأي العام عليها.

كما اصدرت دائرة التنفيذ في وزارة العدل بتاريخ 31 اكتوبر 2022 اعماما بمنع وسائل الاعلام من التغطية داخل المديريات التابعة لهافي محافظات البلاد كافة، دون الكشف عن الاسباب. وفي 27 نوفمبر اصدر مدير عام تربية ميسان (جنوب العراق) اعماما بمنع وسائل الاعلام من التصوير داخل المباني المدرسية.

وبالرغم من ان مسودة مشروع قانون حق الحصول على المعلومات في مجلس النواب العراقي منذ عام 2012 وتم بهذا الصدد عقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل للتوعية بأهمية تشريع قانون حق الحصول على المعلومات وفق المعايير الدولية ولكن بعض الكتل السياسية اعاقة المضي بالتشريع لغاية الان لكونه سيكشف حالات الفساد في البلاد.

ان التأخير في تشريع القانون يتعارض مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 (ICCPR)والذي تنص المادة 19 منه في بندها الثاني على أن "لكل شخص الحق في حرية التعبير" بما في ذلك "حرية التماس المعلومات والأفكار من جميع الأنواع وتلقيها ونقلها دون اعتبار للحدود سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، في شكل فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها."

وقد عبر صحفيون/ات وناشطون/ات ومختصون/ات عن قلقهم من تشريع قانون آخر يتعارض مع حق الحصول على المعلومة، يكون تحت مظلة (قانون جرائم المعلوماتية) والذي قرأ قراءة اولى في مجلس النواب العراقي بتاريخ 22 نوفمبر 2022 .

القسم الثالث: الحقوق الرقمية

- **استهداف الأفراد والمواقع الالكترونية:**

- استمرت الاجهزة الامنية في اقليم كردستان بشن سلسلة اعتقالات حيث تم اعتقال مدير موقع ‘كردش نيوز ‘،واحتجازه، لمنع الموقع من نقل الاحداث للرأي العام.
- تعرضت مجموعة من الاعلاميات لحملة ممنهجة لاستهداف حساباتهن الخاصة عبر تطبيق التيلكرام من بينهن (نبراس المعموري ، آن صلاح ، حلا الكاتب ، اسراء الطائي ،اسماء الطالقاني ، اسيل البياتي ،رشا الحسيني، انتخاب القيسي وغيرهن) وقد ترتب عن هذه الحملة تعرض الاعلامية حلا الكاتب الى الابتزاز والتشهير بالسمعة وتهديد حياتها خاصة انها تسكن في مدينة ذات طابع ديني وعشائري مما اضطرها الى ترك العمل خلال حملة التشهير التي تعرضت لها وبهذا الصدد نظم منتدى الاعلاميات العراقيات حملة لمساندتها ودعمها معنويا اضافة الى التواصل مع الشرطة المجتمعية والامن الوطني لغرض حمايتها والكشف عن من قام بعملية الابتزاز الا ان الجهات الامنية المسؤولة لم تستطع الوصول الى تلك الجهات.
- في 16 يناير 2023 اطلقت وزارة الداخلية حملة لمكافحة المحتوى الهابط من خلال تخصيص منصة "بلغ" للتبليغ عما سمته بـ"المحتوى المسيء والهابط"،، الا ان الوزارة أو الجهات القضائية لم تصدر لائحة الأفعال المصنفة تحت بند "الإخلال بالآداب العامة والنظام العام." وقد ترتب عن الحملة اصدار ستة أحكام قضائية في حق "مشاهير" على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب التحقيق مع ثمانية آخرين على خلفية الاخلال بالحياء والآداب العامة وإفساد الأخلاق ، وتفاوتت الأحكام القضائية بين السجن لستة أشهر وسنتين كحد أقصى للعقوبة. واستندت العقوبة إلى المادة 403 من قانون العقوبات العراقي والتي نصت على "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع كتابًا أو مطبوعات أو كتابات أخرى أو رسومًا أو صورًا أو أفلامًا أو رموزًا أو غير ذلك من الأشياء إذا كانت مخلة بالحياء او الآداب العامة. ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أعلن عن شيء من ذلك أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية. وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة كانت. ويعتبر ظرفا مشددا إذا ارتكبت الجريمة بقصد إفساد الأخلاق." الا ان "المادة 403 من قانون العقوبات العراقي" لم تتطرق للنشر الإلكتروني من حيث الأصل وحددّت على سبيل الحصر صور الأفعال المشكلة لهذه الجريمة، وهي مادة شرُعّت عام 1969 ولم يجر تحديثها من ذلك الوقت.
- كما ان حسابات مواقع التواصل الاجتماعي التي تخص الناشطين/ات والصحفيين/ات خاضعة للمراقبة من قبل جهات رسمية وغير رسمية، ما أسفر عن تعرض البعض منهم الى التهديد وصدور مذكرات القاء قبض على خلفية المنشورات التي شاركوها على منصات التواصل الاجتماعي مما يقيد من حرية التعبير ويهدد حياتهم ومستقبلهم.

- **حجب مجموعة من المواقع:**

في 4 نوفمبر 2022 وجّهت وزيرة الاتصالات العراقية هيام الياسري بحجب المواقع الإباحية في العراق". ولم تحدد الوزارة مواقع بعينها يسري عليها "قرار الحجب." ويأتي القرار، بعد أيام من قرار لوزارة المواصلات في حكومة اقليم كوردستان بحظر المواقع "الإباحية." ويرى اختصاصيون في البرامجيات أن الحجب الكامل للمواقع الإباحية على الإنترنت غير ممكن بسبب تشعبها وتفاوت الأهداف منها والتغير الذي يطرأ باستمرار على عناوينها ومضامينها.

يذكر ان مجلس النواب بدورته الماضية صوت في أيلول سبتمبر 2015، لصالح قرار يلزم وزارة الإتصالات بحجب المواقع الإباحية الموجودة على شبكة الانترنت، إلا إن القرار لم يتم تفعيله بشكل تام.

القسم الرابع: حرية الإبداع

- **ايقاف بث مسلسل الكاسر**

في مارس 2023 قررت "هيئة الإعلام والاتصالات" وقف عرض مسلسل "الكاسر" الذي بدأت قناة "يو تي في" ببثه خلال شهر رمضان. ويأتي قرار الهيئة ايقاف المسلسل بعد ان طالب النائب مصطفى سند المنتمي الاطار التنسيقي ذي الغالبية البرلمانية بكتاب رسمي موجه الى هيئة الاعلام والاتصالات بإيقاف بث المسلسل لأنه "يسيء إلى مجتمعات جنوب" العراق و"سمعة العشائر". واشار الكتاب الرسمي أن المسلسل لا يلتزم بـ"الضوابط الأخلاقية." بالرغم من ان المسلسل حصل مسبقاً

على موافقة نقابة الفنانين ولم تسجل النقابة حينها اي خرق أو تجاوز، وتم بثه بعد حصوله على جميع الموافقات الرسمية. وقرار الايقاف دفع نقابة الفنانين العراقيين الى اصدار بيان رسمي بتاريخ (26 آذار 2023)، توضح من خلاله انها فحصت محتوى مسلسل الكاسر، وتابعت الحلقتين الأولى والثانية، ولم تجد فيه ما يسيء إلى قيم الشعب العراقي وتقاليده ." وانا ما حصل تقييد واضح للثقافة والفن تحت حجج غير منطقية. الا ان اعتراض نقابة الفنانين لم يثمر عنه تراجع هيئة الاعلام والاتصالات عن ايقاف المسلسل .

واستنكر ناشطون في مجال حرية التعبير والصحافة قرار الهيئة واعتبروه انتهاكا لحق كفله الدستور، مؤكدين أن الهيئة وقعت في فخ الأحكام المسبقة، حيث لم تطلع على العمل الفني كاملا، واستندت إلى دوافع سياسية في إصدار قرارها. الأمر الذي يخلق عقبات أمام الإنتاج الفني والدراما العراقية، التي بدأت تحيطها هواجس الأمزجة والأحكام المسبقة.

- **رفع دعوى قضائية على الفنان احمد وحيد**

قيام احد المحامين خلال شهر نيسان برفع دعوى قضائية على الفنان أحمد وحيد، بتهمة الإساءة إلى مجلس القضاء الأعلى في البلاد، من خلال عرض مسلسل **قط احمر الذي** بث على قناة utv الفضائية، تحت حجة انه "يسخر" من القاضي الراحل (**محمد عريبي**)، بحسب ادعائه. الا ان المركز الاعلامي في مجلس القضاء الأعلى اصدر بيانا وضح من خلاله عدم وجود دعوى ضد الفنان أحمد وحيد ، وان ما حصل هو ان احد المحامين قدم طلبا الى محكمة تحقيق الرصافة واشر عليه القاضي بموجب إجراء روتيني وفق السياقات الادارية المتبعة على كل طلب يقدم الى القاضي وقام المحامي بتصويره، من دون أن يراجع المحكمة او مركز شرطة معين لاستكمال إجراءات الشكوى الاصولية. وتعليقا على رد مجلس القضاء الأعلى، قال الفنان احمد وحيد، عبر منشور له عبر حسابه بفيسبوك، إن أمنه الشخصي لم يكن مستقرا في الفترة الماضية، وإن سمعته تأثرت لدى البعض.

القسم الخامس: التمييز على اساس النوع الاجتماعي

- وردت الى العيادة القانونية في منتدى الاعلاميات العراقيات الكثير من الشكاوى التي قدمتها الاعلاميات بمختلف التخصصات والمتعلقة بالتمييز والمضايقات في المؤسسات الاعلامية وقد روت مجموعة من الصحفيات بان هناك تمييز في المشاركة (الورش، المؤتمرات ، المقابلات الرسمية، والايفادات) وكذلك في تبوء مراكز صنع القرار .
- رصد منتدى الاعلاميات العراقيات بقاء مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي طيلة الفترة الماضية دون تمثيل حقيقي للمرأة فيه بالرغم من ان قانون الشبكة ينص على ان يكون ثلث المجلس من النساء .
- تعرضت اربع اعلاميات الى انهاء الخدمات بشكل مفاجئ ودون انذار مسبق والسبب عدم وجود عقود عمل رسمية تعتمد خلال التعيين في تلك المؤسسات مما ادى الى ضياع حق تلك الاعلاميات وعدم توفر الوقت الكافي لغرض حصولهن على فرصة عمل جديد.
- سجلت المؤسسة استمرار بعض المؤسسات الاعلامية على عكس الصورة النمطية للمرأة من خلال البرامج والدراما التي تنتجها وعدم الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي قطعت شوط لا بأس به وبالذات في مجال الدراما لغرض اعلاء شأن المرأة وتعزيز مشاركتها والحد من العنف ضدها خاصة العنف الاسري وما يترتب عنه.

التوصيات:

- يدعو منتدى الاعلاميات العراقيات البرلمان والحكومة العراقية إلى ضرورة تشريع قانون حق الحصول على المعلومة كما يطالب بضرورة سحب مشروع قانون جرائم المعلوماتية واستبدال المشروع بمجموعة من الاجراءات تعمل عليها هيئة الاعلام والاتصالات من خلال التواصل مع مواقع التواصل الاجتماعي اسوة ببعض الدول العربية .

- على المؤسسات الامنية كافة مراعاة حرية التعبير والاعلام والتظاهر والاجتماع السلمي التي كفلها الدستور وعدم استخدام العنف مع الاعلاميين والمواطنين سواء خلال التغطية الاعلامية او المشاركة في التظاهرات.

- على الحكومة العراقية توفير الحماية الكافية للمؤسسات الاعلامية من المداهمات والتهديدات والاقتحام من قبل بعض الجهات التي تمتلك نفوذ سياسي وامني لاي سبب كان .

- كما تدعو المؤسسة الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان إلى ضرورة الإفراج الفوري عن المحتجزين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم بكافة الصور، ووقف عمليات استهداف المواطنين لنفس السبب.

- إلغاء الأحكام القضائية الصادرة على مستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي لاتهامات تتعلق بالمحتوى الهابط وتنظيم عملية معالجة المحتوى السيئ من خلال التوعية والثقيف والتنبيه المسبق والتوعية بما يترتب عن ذلك قانونيا.

- على هيئة الاعلام والاتصالات احترام حرية الابداع وعدم تكرار ما حصل بشأن الدراما والبرامج التي تم بثها خلال شهر رمضان الماضي من حظر ومنع وتهديد واعتماد الصيغ الادارية والفنية بعد التنسيق مع نقابة الفنانين العراقيين بما يصون حرية الابداع والانتاج التلفزيوني.

- على لجنة الثقافة والاعلام النيابية وكذلك لجنة المرأة النيابية مراقبة ومتابعة حقوق الاعلاميات في المؤسسات الاعلامية الرسمية وغير الرسمية والممنوحة حق الترخيص والبث من هيئة الاعلام والاتصالات ومتابعة مدى العدالة في التعيين والتوظيف بغض النظر عن الجنس و التمثيل والمشاركة ودورهن في الادارة وصنع القرار بما يراعي النوع الاجتماعي مضمونا وحضورا .

- على المؤسسات الاعلامية الرسمية وغير الرسمية تنظيم ورش تدريبية للصحفيات والصحفيين لغرض حمايتهم من الاختراقات والتهديد بسبب مواقع التواصل الاجتماعي من قبل (هكر) .